قوله وانيوما كان المعدوم في الاعيان لما يدل ذلك على ان المعدوم بالذات نفس
الصورة الذهنية دون غير الخارج وعلى ان الحاصل في الذهن نفس الشيء دون شبحه عش
لان العلم يتعلق بماله ثبوت الوجود لا بالمعدوم الصرف ويتعلق بنفس الشيء لا بشبحه
كما يشهد به الضرورة قوله ما سبق علم الشيء على وجوده ثم نقل ما الحق علم الشيء وجوده
فكانه نظرا الى ان المعدوم اللاحق لزمان ثبوته وليس عدما في الحقيقة وذهب اليه كثير
من المحققين واختاره المصنف في رسالة الزوراء قوله اذ لم لا يجوز ان لا يكون
العلم متصفا بالمطابقة واللامطابقة وقد اخذه المستدل والاشكال انه
لا يتصف بهما كما يشهد به الوجدان والتحقيق ان الصورة الذهنية لا تحتاج الى
الاثبات كما ذكر تنبيها عليه بملاحظة التصورات والتصديقات سيما الخياليات
والجماليات والمراد انه تبين للوجود الذهني كما قال بعضهم هي حصول الاشياء
بانفسها في الذهن وما ذكر في المطارحات وان كان اولا في صورة الاستدلال
لكن الحاصل انها راجعة الى دعوى البداهة وقد سبق الكلام على وجه يدل على ان الاشياء حاصلة
في الذهن بانفسها كما سبقت اليه الاشارة قوله لا بد له من وجود ما فالعلم الذي
به الانكشاف يكون نفس الصورة الذهنية من حيث انها صورة ذهنية يكون
التغاير بينه وبين المعلوم تغايرا اعتباريا ولا يكون العلم نسبة بين العالم والمعلوم
قوله الدليل دال على ان للمفهومات الخوارج من الوجود لها انت تعلم ان هذا الوجود
الذي يتوقف العلم عليه هو ليس الا الوجود في نفس العالم فان الوجود في نفس الامر
عبارة عما سواء كان وجودا عينيا او وجودا في مدرك كما صرح به العلماء
كما انه لا يتحقق بحقيقة على ما يشهد به الوجدان السليم والفهم المستقيم قوله ثم لا يجوز

الظان

الظان المستدل اراد بالادراك الادراك الحصولي فيحتمل ان يكون الادراك الحضوري
يكون انطباع الصفات غير الادراك ويكون داخلا في الشق الثاني قوله في
قوة النفس ادراكات غير متناهية او غير واقفة قال ما لم يرد ان عبارة
المستدل تحتمل كلا منهما وان كان الثاني مثبتا ورامنها فان كانا الى لا نهاية
مثبتا ورامنه الاول اي الى لا نهاية مثبت ورامنه الثاني ولذا ولفظ القوة لان
الظاهر عدم فعليتها قوله وربما منع ذلك لكن لقوة مما ذهب اليه بعضهم من
انه لا اثر في النفس بعد قطع تعلقها عن البدن قوله ولا يلزم ان يمنع ترتب الكل
الصفات ولم يمنع اجتماعها لان هذا المنع بعد تسليم كونها بالفعل كونها مجتمعة
وقد استدل الشارح في شرح العقائد العضدية على ان الامور الغير المتناهية يتوقف
عليه اذا اسقط عنه واحد لكونه جزءا له فهذا المجموع الثاني اذا اسقط عنه واحد
وهكذا المجموع الثالث حتى يترتب المجموعات الغير المتناهية قلت هذا الاسم سواء
كان العدد مشتملا على الجزء الصوري او غير مشتمل عليه اما على الاول فظاهر واما على
الثاني فلان العدد على ذلك التقدير ليس وحدات محضة بل وحدات مجتمعة موصوفة
بالهيئة الوحدانية ضرورة ان مراتب العدد موجود في نفس الامر ولها احكام
خاصة فلا يكون كثرة محضة بل لا بد لها من وحدة ما ومن البين انه لا يلزم ذلك من
جزئية الوحدات المحضة جزئية الوحدات المجتمعة وبعض من واحد من الآحاد منه المجموع اذ لو كان
كان جزء لها لمراتب غير متناهية ولا شك ان كون الشيء جزءا للشيء مرتين كاد
على انه لا اعتبار بذلك الشيء مع قطع النظر عن جزء آخر غير متناهية قوله لا انفكاك الا
في الوجود بل في خصوص الموجود من الخارج والذهن وفي لوازمه العقل المذكور